أثر مقررات بازل 3 على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية
دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

The impact of Basel 3 decisions on capital adequacy in conventional banks and Islamic banks
An applied study on a sample of conventional and Islamic banks

سمية سلامي*

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 (الجزائر)،
(sellamisoumia@yahoo.com)

تاريخ الاستلام: 2023/04/24؛ **تاريخ المراجعة**: 2023/04/24؛ **تاريخ القبول**: 2023/05/27

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التعديلات الاحترازية الجديدة لبازل 3 على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بناء على دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والإسلامية لثلاث دول: السعودية، البحرين، ماليزيا، وخلال الفترة 2010-2021، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير مباشر لمعايير لجنة بازل في طبعتها الثالثة على معدلات كفاية رأس المال للبنوك، وخصوصا البنوك الإسلامية. كما أثبتت الدراسة التطبيقية أن تحسن جودة ونوعية رأس مال البنوك بفعل مقررات بازل3 أدى إلى تحسن الأداء المالي لها وتعزيز قدراتها المالية والتنافسية.

كلمات مفتاحية: بازل 3، كفاية رأس المال، بنوك تقليدية، بنوك إسلامية.
تصنيف JEL: G2؛ E5 ؛ E42

Abstract : The study aims to determine the impact of Basel 3 decisions on the capital adequacy of both conventional and islamic banks for the countries of Saudi Arabia, Bahrain and Malaysia. During the period 2010-2021, using the descriptive analysis approach. The study concluded that there is an important effect of new Basel decisions on capital adequacy' rates of banks, and espicially for islamic banks. The applied study also proved that the improvement of the quality banks' capital due to Basel 3 decisions led to an improvement in their financial performance and the enhancement of their financial and competitive capabilities.

Keywords: Basel 3, Capital adequacy, conventional banks, islamic banks.
Jel Classification Codes : E42؛ E5 ؛G2

* سمية سلامي sellamisoumia@yahoo.com

I- تمهيد :

لقد حظي موضوع كفاية رأس المال باهتمام كبير من قبل أقطاب الفكر الاقتصادي والمالي على المستوى الدولي، خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي ألحقت خسائر مالية فادحة بكبرى البنوك في العالم، ما أدى إلى حدوث سلسلة إفلاسات وانهيارات لمؤسسات عريقة في المجال المالي عموما، والبنكي خصوصا.

وفي ظل هذه الظروف، واستجابة لسرعة تطور العلاقات المالية الدولية المعاصرة، أصبح لزاما على السلطات المصرفية الرقابية والإشرافية وضع ترتيبات وقواعد ومعايير لسلوك البنوك، من شأنها تطوير قدراتها التنافسية، والتقليل من حدة تعرضها لمخاطر العمل المصرفي الناتجة عن نشاط البنك، أو طريقة تسييره وإدارته، أو من صميم البيئة التي ينشط فيها، فتم التأسيس للمعايير والنظم الاحترازية بمختلف أجيالها وطبعاتها.

ولما كانت معايير الملاءة الدولية لا تتفق في بعض بنودها مع الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية، فقد قامت بعض الجهات الإشرافية على المؤسسات المالية الإسلامية، والداعمة لنشاطاتها المالية والتمويلية والاستثمارية، بإعداد وتبني معايير مناسبة تتكيف وهيكلة موجودات البنوك الإسلامية ومواردها. كما تعتمدها في وضع أنظمتها التحوطية من مختلف المخاطر التي تكتنف نشاطاتها المصرفية.

أولا: إشكالية الدراسة:

في ظل تسارع وتيرة العولمة المالية، وسرعة تطور العلاقات المالية الدولية المعاصرة، أصبح لزاما على السلطات المصرفية تعديل الترتيبات والقواعد الاحترازية والرقابية للبنوك، والتي من شأنها تطوير قدراتها التنافسية والتقليل من حدة تعرضها لمخاطر العمل المصرفي الناتجة إما عن نشاط البنك أو طريقة تسييره و إدارته، وإما البنية التي ينشط فيها البنك. فجاءت معايير بازل 3 كاستجابة حتمية لهذه التطورات، وكآلية ضرورية لتعزيز رساميل البنوك التقليدية والإسلامية على حد سواء.

وعليه، فإن هذه الدراسة تهدف للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

كيف تؤثر القواعد الاحترازية لبازل 3 على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، افترضنا ما يلي:

- هناك اختلاف في تأثير تعديلات بازل 3 على كفاية لرأس المال بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ذلك أن هذه المعايير إنما وضعت وفق الأطر التنظيمية للبنوك التقليدية، ولا تتناسب وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي؛
- هناك عوامل متعددة تتحكم في تأثير تعديلات بازل 3 على كفاية رأس المال من بنك لآخر، كالبيئة التنظيمية التي ينشط فيها البنك، والتشريعات والإجراءات الرقابية، وحجم البنك وتركيبة رأس ماله.

ثالثا: محاور الدراسة: بغرض معالجة إشكالية الدراسة، قسمنا الموضوع للعناصر التالية:

- الملاءة المصرفية (تعريفها، قياسها)؛
- كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3؛
- الدراسة التطبيقية.
- نتائج الدراسة وتوصياتها.

رابعا: منهج الدراسة: انتهجنا الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة موضوع الدراسة، والذي يتجسد في جمع مختلف البيانات الضرورية التي تتعلق بالملاءة المصرفية مفهوما وقياسا، وكذلك المعطيات المرتبطة بكفاية رأس المال ضمن تعديلات توجيهات الملاءة بازل 3 في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، والبحث في خصوصية هذه الأخيرة في تطبيق المعادلة الإشرافية لكفاية رأس المال. كما تطلبت الدراسة جمع وتحليل بيانات البنوك محل الدراسة خلال الفترة الزمنية المعتبرة بين سنتي 2010 و2021.

1.I- الإطار النظري للدراسة :

أولا: تعريف الملاءة المصرفية

تستخدم عدة مصطلحات مالية تحمل المعنى نفسه لمصطلح الملاءة المصرفية، منها: كفاية رأس مال البنك، ملائمة رأس مال البنك، ملائمة رأس مال البنك لأصوله الخطرة أو ودائعه.

ويمكن تعريف كفاية رأس المال على أنها "قدرة رأس مال البنك على مواجهة سحوبات المودعين والدفعات للدائنين في حالات الإعسار والتصفية التي يتعرض لها البنك[1].

وتعرف ملاءة البنك على أنها " الاحتفاظ بقدر من رأس المال في البنك، لإشاعة الثقة بين البنك والآخرين فيما يتعلق بأداء وتوزيع الخدمات المصرفية. ويجب أن يكون هذا القدر هو أقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يتمكن استثمار الجزء الباقي في عمليات تحقق أرباح البنك"[2].

وهناك من يرى بأن الملاءة المالية هي الرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة الاستخدامات والموارد، فنقول أن البنك له ملاءة مالية: في حالة تفوق موارده على استخداماته[3].

والملاءة المالية للبنك ترتبط باحتمالية الخسائر، بمعنى أن انخفاض هذه الاحتمالية يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك.

ثانيا: قياس الملاءة المصرفية:

يعتبر موضوع الملاءة من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية والبنوك على حد سواء، كونها تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع البنوك، وفي هذا الإطار فقد عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة للملاءة المصرفية كان أبرزها معيار كفاية رأس المال.

ويمثل رأس المال حاجز الأمان بالنسبة للبنوك عموما، إذ يمنع أي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطال أموال المودعين، فكما هو معلوم، فإن البنوك بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر وخسائر عديدة. حيث تقسم الخسائر التي تنشأ عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين (أخذاً بعين الاعتبار القدرة على التنبؤ بوقوع الخسارة الخسارة) هما:[3]

الخسائر المتوقعة: وهي الخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي بنك، ويكون حجم هذه الخسائر عادة صغيراً؛

الخسائر غير المتوقعة: وهي الخسائر التي قليلاً ما تحدث إلا أن أثرها على البنك عادة ما يكون كبيرا.

والشكل الموالي يلخص الشكل توزيع الخسائر التي يمكن أن تواجه البنوك وكيف يمكن تغطيتها.

بالنظر إلى الشكل السابق يلاحظ أنه كلما قلت مساحة الجزء تحت المنحنى (خسائر كبيرة غير متوقعة) فإن ذلك يعني ارتفاع درجة ملاءة البنك، حيث أن تلك المساحة تمثل احتمالية وقوع خسارة بحجم لا يكفي رأس المال لتحمله، وعليه فكلما زاد رأس المال كلما قلت هذه الاحتمالية أي المساحة تحت المنحنى.

وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك، أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر قد تحدث في المستقبل. بمعنى آخر، تعتبر زيادة كفاية رأس المال في البنوك مؤشر حماية لأموال المودعين، بحيث تساعد في تخفيض مخاطر الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وخاصة تكاليف الإفلاس.

ثالثا: تطور حساب معايير كفاية رأس المال

إن حساب نسبة كفاية رأس المال عرف تطورا لفترات زمنية متعاقبة، ذلك أن هناك عدة عوامل تؤثر على طريقة تحديد كفاية رأس المال، والتي تختلف من دولة لأخرى، منها: الإجراءات التنظيمية والتشريعات البنكية المرتبطة بكفاية رأس المال، البيئة التنافسية، مستوى المخاطر البنكية وحدتها...

أ. نسبة رأس المال إلى الودائع

تعتبر هذه النسبة من أشهر وأقدم النسب المستخدمة في حسب كفاية رأس المال للبنوك، حيث تم اعتمادها لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومبدأ حساب النسبة هو أن كل زيادة في الودائع تقتضي زيادة في رأس المال باعتباره الضمان الأول للودائع في البنوك.

وتحسب هذه النسبة من قسمة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، وتبين حجم مساهمة رأس مال البنك من إجمالي الودائع، وتقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من رأس مال المالكين[4]، وتحسب النسبة بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

وتشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على رد الودائع من رصيد حقوق الملكية، والنسبة الملائمة هي 10%

وقد تم التخلي عن استعمال نسبة رأس المال إلى الودائع، بالنظر للمآخذ العديدة للنسبة، منها:[5]

- عدم الأخذ بعين الاعتبار أصول البنك التي توظف فيها الودائع، إذ تختلف درجة مخاطرة البنك تبعا لطبيعة الأصول التي توظف فيها الودائع؛
- تباين النسبة المفروضة على البنوك وفقا لاختلاف حجمها، إذ لجأت بعض البنوك المركزية إلى فرض نسبة أعلى على البنوك الصغيرة.

بالنظر لسلبيات هذه النسبة، تم الاستغناء عنها في حساب كفاية رأس المال، واستبدلت بنسب أخرى.

ب. نسبة رأس المال إلى الأصول

استخدمت هذه النسبة بعد الحرب العالمية الثانية بشكل واسع من قبل البنوك في العالم، وتعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي موجوداته. وتحسب بالعلاقة التالية:[6]

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

فكلما زادت هذه النسبة، دل ذلك على ملاءة مالية جيدة ومركز مالي قوي للبنك. ولكن ما يعاب على هذه النسبة، أنها لا تميز بين نوع الأصول حسب درجات مخاطرها، لذلك تم الاستغناء عن استعمالها، واستحدثت طريقة أخرى لقياس كفاية رأس مال البنك تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها أصول البنك.

ج. نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة

في ضوء تطور تجارب الدول انتهت السلطات الرقابية في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، إلى أن المخاطر تتفاوت بين أصل وآخر، حيث تبلغ أقل درجة بالنسبة للنقدية في الصندوق ولدى البنوك المركزية، وأذونات الخزانة والسندات التي تصدرها الحكومة لاعتبارها أصولا لا تتحمل مخاطر ائتمانية ومضمونة السداد، وأقصى درجة بالنسبة للأصول التي تتحمل مخاطر ائتمانية وهي القروض والأصول الثابتة[7]

إن أهمية استخدام نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة تكمن في إعطاء وزن لمخاطر الأصول عند حساب معدل كفاية رأس المال، ويمكن التعبير عن النسبة بالمعادلة التالية:[8]

$$\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الأصول الخطرة}}$$

ويقصد بالأصول الخطرة القروض الممنوحة من البنك والاستثمارات المالية. وتوضح هذه النسبة العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجودات البنك وأي عمليات أخرى.

إن ما يعاب على هذه النسبة، هو عدم مراعاتها لتباين مخاطر الأصول التي توظف فيها أموال البنك، فقد يستثمر بنك أمواله في أصول مرتفعة المخاطر، بينما يستثمر بنك آخر أمواله في أصول متدنية المخاطر، الأمر الذي يجعل من توحيد هذه النسبة غير ممكنا. لذلك بدأ التفكير في معايير احترازية دولية موحدة للرقابة على البنوك.

رابعا: كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل 3

ركزت لجنة بازل في تعديلاتها على تحسين نوعية رأس مال البنوك وجودته، حيث فرضت متطلبات أعلى وجودة أكبر لرأس المال المطلوب. حيث تتمثل تعديلات كفاية رأس المال في:[9]

1. إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز "رأس مال أساسي" يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل على الأقل 4,5% من أصولها المرجحة بالمخاطر بزيادة عن النسبة 2 %وفق اتفاقية بازل2.

2. تكوين احتياطي جديد "هامش الحفاظ على رأس المال" منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2,5 %من الأصول، فعلى البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى 7% ، ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين في حالة انخفاض الأموال الاحتياطية عن نسبة 7%؛

3. احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 %و 2.5% من رأس المال الأساسي، وتوفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة ونسب السيولة لضمان الوفاء بالتزاماتها. ورفع معدل رأس المال الأساسي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل الكفاية؛

4. زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10,5% والتركيز على جودة رأس المال بتوفير قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين ضمن إجمالي رأس مال البنك.

وعليه، فإن حساب نسبة كفاية رأس المال حسب تعديلات بازل 3 يكون وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الشريحة 1(رأس المال الأساسي+المساند)+الشريحة 2}}{\text{مخاطر الائتمان +مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq \textbf{10,5 \%}$$

رابعا: نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب المعيار المعدل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

لقد تم وضع طريقتين لحساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في إطار متطلبات الملاءة بازل 3، هما:

1. **المعادلة المعيارية لكفاية رأس المال:** في حالة عدم وجود أي دعم لمدفوعات الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار من قبل البنوك الإسلامية، فلا يشترط أن تحتفظ هذه البنوك برأس مال نظامي فيما يتعلق بالمخاطر التجارية (الائتمانية والسوقية) الناتجة عن الموجودات الممولة من خلال حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح، وهذا يعني أنه يتم استبعاد الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها والممولة عن طريق هذه الحسابات من مقام نسبة كفاية رأس المال، وعليه تدرج فقط المخاطر التشغيلية في عملية الحساب، كما توضحه المعادلة المعيارية التالية:[10]

$$\frac{\text{رأس المال المؤهل}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق)+المخاطر التشغيلية – الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من خلال حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق)}}$$

وتتمثل عناصر رأس المال المؤهل حسب هذا المعيار في العناصر نفسها لرأس المال الصادر سنة 1999 عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2. **معادلة تقدير السلطة الإشرافية:** في الدول التي تطبق فيها البنوك الإسلامية نوع من أنواع الدخل الداعم لأصحاب حسابات الاستثمار (خصوصا أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة) مما يزيد من المخاطر التجارية المنقولة، ينبغي أن تطالب السلطة الإشرافية بأن يتم الاحتفاظ برأس مال نظامي لدعم المخاطر التجارية المنقولة. ومن ثم يشترط إدراج جزء من الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها والممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والتي يرمز لها بالرمز α في مقام نسبة رأس المال، حيث تخضع قيمة α لتقدير السلطة الإشرافية.

ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في إطار هذه المعادلة كما يلي:

رأس المال المؤهل
إجمالي الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق)+المخاطر التشغيلية – الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من خلال حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح المقيدة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) – $(\alpha-1)$ الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها والممولة من خلال حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح المطلقة (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق) – α الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها والممولة من خلال احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لحسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح المطلقة (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق)

إن المعامل α هو مقياس لنسبة الائتمان الفعلية ومخاطر السوق على الأصول الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار التي يتم نقلها إلى حملة الأسهم، وهي مخاطر تجارية منقولة، وتتحدد قيمة المعامل α على توجيهات السلطة الإشرافية للبلد الذي تعمل في نطاقه البنوك الإسلامية، حيث تتفاوت قيمته من 0 إلى 1.

فعندما تقترب قيمة α من الصفر، فإن ذلك يعكس استثمارا في شكل منتج استثماري مع تحمل المستثمر للمخاطر التجارية، أي أن الجزء الأكبر من المخاطر حسب السلطة الإشرافية يتحملها المستثمر. في حين إذا كانت قيمة المعامل قريبة من 1 فإن ذلك يعكس استثمارا على شكل وديعة لا يتحمل المودع فيع أية مخاطر تجارية بشكل فعلي، أي أن الجزء الأكبر من المخاطر يتحملها البنك الإسلامي حسب السلطة الإشرافية.فيتم اتخاذ القرار الاستثماري رضائيا بين البنك والمستثمر على أساس العائد المتوقع الحصول عليه، في ظل تغير قيمة المعامل α بين $(0،1)$.

2.I- الدراسة التطبيقية :

أولا: قياس تطور معدل كفاية رأس المال

يعتبر مؤشر كفاية رأس المال أحد أهم مرتكزات الرقابة الاحترازية التي جاءت بها لجنة تعديلات بازل الثالثة، ويمكن توضيح تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية خلال الفترة 2010-2021 كما يلي:

من خلال الشكل أعلاه، نستخرج مجموعة من الملاحظات كما يلي:

- معدل كفاية رأس المال في كلا المصرفيتين التقليدية والإسلامية وللفترة الممتدة من 2010 إلى 2021 أعلى من النسبة النظامية التي فرضتها مقررات لجنة بازل الثالثة والمقدرة ب10.5%؛ حيث بلغ متوسط معدل كفاية رأس المال في البنوك التقليدية خلال فترة الدراسة 18.81% وفي البنوك الإسلامية 18.56%، وتعتبر هذه المعدلات جيدة بالنسبة للبنوك محل لدراسة.
- نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال في البنوك التقليدية عرف استقرارا نسبيا بين سنة 2010 وسنة 2015 ليأخذ منحا تصاعديا بداية من سنة 2016 تزامنا مع بداية التنفيذ الفعلي لمقررات بازل 3 إلى نهاية سنة 2019 . ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى نشاط البنوك البحرينية. كما يوضحه الشكل التالي:
- سجل معدل كفاية رأس المال في دولة البحرين النسب الأعلى طول فترة الدراسة مقارنة بدولتي السعودية وماليزيا، حيث ارتفع المعدل إلى أعلى مستوياته سنة 2019 بنسبة تقدر ب25.14% ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع إلى السياسات التي انتهجتها معظم الدول العربية

لتحسين أداء القطاع المصرفي وجهود السلطات الإشرافية والرقابية بتحديث وتطوير منظومة الأنظمة والقرارات والإجراءات المتبعة والتعليمات الصادرة لديها بما ينسجم مع التطورات الدولية، وبما يحقق أعلى مستويات من الاستقرار المالي، خاصة تلك المتعلقة بتطبيق معايير بازل 3، فقد حافظت معدلات كفاية رأس المال على مستويات مرتفعة في غالبية الدول العربية مقارنة بالحدود الدنيا المطلوبة وفقا لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5%.

- ليتراجع المعدل بشكل طفيف خلال سنتي 2020 و2021 كذلك لتراجع هذا المعدل في البنوك البحرينية بسبب الظروف الطارئة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 والتي أثرت على الصعيد العالمي في جميع القطاعات، في جين حافظت البنوك في السعودية وماليزيا على المعدلات نفسها تقريبا.
- بالنسبة للبنوك الإسلامية نلاحظ تراجع بسيط لمعدل كفاية رأس المال بين سنتي 2010 و2014 ليعود للتحسن بداية من سنة 2015، ليسجل أعلى قياسا له خلال سنة 2020 و2021، فعلى غرار البنوك التقليدية التي سجلت تأثرا واضحا بسبب جائحة كورونا، لم يتأثر معدل كفاية رأس المال بهذه الجائحة على مستوى البنوك الإسلامية، بدليل حفاظها على معدلات ملاءة قياسية كما يوضحه الشكل التالي:
- نلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع كبير لمعدلات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية خلال فترة الدراسة، حيث بلغ المتوسط السنوي للمعدل 19.43% و19.42% و16.67% في البنوك السعودية والبحرينية والماليزية على التوالي. فجميع المعدلات أعلى من النسبة التي أقرتها لجنة بازل.
- وكما هو ملاحظ أيضا من الشكل، فإن معدلات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية محل الدراسة قد سجلت قيما أكبر خلال الفترة 2016-2021 والتي تؤكد التزام البنوك الإسلامية بتوجيهات الملاءة لبازل 3 في جميع الدول محل الدراسة. مع تسجيل انخفاض طفيف لمعدل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية في البحرين سنة 2018، حيث انخفض المعدل إلى 15.87%.

ثانيا: قياس تطور رأس المال الأساسي في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

يمثل رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) المكون الرئيس لمعادلة كفاية رأس المال حسب توجيهات لجنة بازل، فأي تعديل أو تغيير يظهر أثره على هذا الجزء، حسب ما يوضحه الشكل التالي الذي يمثل تطور معدل رأس المال الأساسي للبنوك التقليدية والإسلامية ضمن الإطار الزمني للدراسة:

من المنحنى البياني يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تعتبر معدلات رأس المال الأساسي معدلات مرتفعة تتماشى ومعدلات كفاية رأس المال في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، حيث بلغ المتوسط العام لمعدل رأس المال الأساسي خلال فترة الدراسة 16.09% في البنوك الإسلامية، و16.59% في البنوك التقليدية.
- نلاحظ أنه بداية من سنة 2016 ارتفعت معدلات رأس المال الأساسي بشكل جلي في جميع البنوك التقليدية والإسلامية، تماشيا مع الارتفاع الذي سجلته معدلات كفاية رأس المال خلال الفترة نفسها، والذي يعزى كما ذكرنا سابقا إلى التوجه نحو التنفيذ الفعلي لمقررات بازل 3 من قبل جميع البنوك، الأمر الذي يعكس صرامة السلطات النقدية لهذه الدول في الالتزام بالتوصيات الجديدة للجنة بازل.
- سجلت البنوك التقليدية معدلات أعلى من المعدلات التي سجلتها البنوك الإسلامية، وهذا راجع دائما لنشاط البنوك البحرينية التي حققت معدلات قياسية لرأس المال الأساسي وصلت ل 23.94% على عكس البنوك الماليزية التي سجلت أدنى المعدلات 10.96% حسب ما يوضحه الشكل التالي:

- نلاحظ أن معدلات رأس المال الأساسي في البنوك التقليدية متمايزة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت المعدلات خلال الفترة 2016-2021 مقارنة بهذه المعدلات خلال الفترة 2010-2015. والأمر نفسه بالنسبة للبنوك الإسلامية، حيث انخفضت معدلات رأس المال الأساسي بين سنة 2012 و2015 إلى حدود في جميع البنوك كما يوضحه الشكل التالي:
- وبداية من سنة 2016 تعود معدلات رأس المال الأساسي إلى الارتفاع لتسجل البنوك البحرينية أعلى نسبة تصل إلى 21.45%، فرغم الوضع الوبائي الذي مس جميع البنوك إلا أن البنوك الإسلامية في البحرين استطاعت أن تحافظ على استقرارها المالي.
- نلاحظ ارتفاع كبير لمعدل رأس المال الأساسي للبنوك الإسلامية في البحرين سنة 2011 قدر ب3%، حيث بلغ هذا المعدل 22.13 % خلال هذه السنة مقارنة ب19.13 %خلال سنة 2010، ويعود هذا الارتفاع إلى بنك السلام البحريني الذي سجل معدل لرأس المال الأساسي قدر ب24.90% خلال هذه السنة.

ثالثا: قياس تطور حقوق الملكية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تتمثل حقوق الملكية في ذلك الجزء المتبقي من طرح الخصوم من أصول البنك، فهي تضم رأس المال والأرباح غير الموزعة والاحتياطات ...فحقوق الملكية نظريا تمثل الغطاء الأساسي والوحيد للمخاطر المصرفية التي يتعرض لها البنك.

وتعتبر حقوق الملكية مؤشرا هاما في قياس أثر تطورات بازل على حجم مخاطر البنوك ومجالها. والشكل الموالي يوضح تطور معدل نمو حقوق الملكية في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في ظل تطور إجراءات الرقابة الاحترازية للجنة بازل.

- يظهر من خلال الشكل أعلاه تطور عكسي ومتذبذب لمعدل نمو حقوق الملكية في كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية؛ حيث نلاحظ أن هذا المعدل ارتفع من 3.83% سنة 2011 إلى 10.44% سنة 2014 في البنوك التقليدية، في حين انخفض المعدل وخلال الفترة نفسها من 8.71% إلى 5.44% في البنوك الإسلامية، ليرتفع سنة 2015 إلى 11.89% مقارنة ب3.56% في البنوك التقليدية.
- نلاحظ أن معدل نمو حقوق الملكية قد تراجع بشكل واضح في البنوك التقليدية خلال سنتي 2020 و2021، وذلك بسبب ارتفاع حجم المخاطر المصرفية في ظل جائحة كورونا العالمية. بينما نلاحظ تحسنا لمعدل نمو حقوق الملكية في البنوك الإسلامية في هذه الفترة، وهذا ما يفسر الاستقرار المالي الذي شهدته البنوك الإسلامية خلال جائحة كورونا.
- سجلت البنوك التقليدية انخفاضا ملحوظا لمعدل نمو حقوق الملكية سنة 2018 حيث قدر المعدل ب -1.33% وهذا راجع لانخفاض حقوق الملكية لبنك Affin bank الماليزي، حيث قدرت نسبة الانخفاض ب-62% خلال هذه السنة. كما يوضحه الشكل التالي:
- نلاحظ أن معدلات نمو حقوق الملكية في البنوك التقليدية ضعيفة عموما خلال فترة الدراسة، حيث قدر المتوسط الإجمالي لمعدلات النمو في البنوك السعودية 6.24%، في حين لم يتجاوز 5.46% في البنوك البحرينية و4.5% في البنوك الماليزية.
- في حين بلغ المتوسط الإجمالي للمعدل 12.44% في البنوك الإسلامية في ماليزيا، و10.33% في البنوك الإسلامية السعودية خلال فترة الدراسة، كما يوضحه الشكل التالي:

- سجلت البنوك الإسلامية ارتفاعا محسوسا لمعدل نمو حقوق الملكية مقارنة بالبنوك التقليدية خلال سنة 2011، حيث بلغ المعدل 8.71%. ويعود هذا الارتفاع إلى تطور معدل نمو حقوق الملكية في بنك Cimb islamic bank الماليزي الذي قدر ب47% خلال سنة 2011. في حين انخفض نمو حقوق الملكية في البنوك البحرينية ب0.3% سنة 2011 وواصل انخفاضه سنة 2012 ليصل إلى 6%.
- خلال سنتي 2020-2021 تحسنت معدلات النمو في البنوك السعودية لتصل إلى 25%، في حين سجلت البنوك البحرينية تراجعا حادا لمعدل النمو سنة 2020، حيث انخفض نمو حقوق الملكية ب5.3% ليرتفع سنة 2021 إلى حدود 1.67%.

IV- الخلاصة :

من خلال تحليل العلاقة بين تطبيق متطلبات بازل 3 وكفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ومن خلال قياس هذه العلاقة على عينة من البنوك، توصلت الدراسة للنتائج التالية:

أ. تعتبر مؤشرات كفاية رأس المال (بما فيها نسب رأس المال التنظيمي، ونسب رأس المال الأساسي، ونسب القروض المتعثرة...) أحد أهم مؤشرات السلامة المالية، التي تبرز طبيعة القطاع البنكي والمالي ومدى استقراره، وتأثره بالأزمات المالية والاقتصادية. حيث يعتبر معيار كفاية رأس المال بمثابة أداة للإنذار المبكر في حالة تعرض البنك لأي مخاطر قد يواجهها؛

ب. جاءت مقررات لجنة بازل في طبعتها الثالثة كضرورة حتمية لتعزيز الملاءة المالية للبنوك التجارية، من خلال تحسين جودة ونوعية ومعدل كفاية رأس المال لهذه البنوك. حيث أثبتت الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2007 هشاشة النظام المالي والبنكي العالمي؛

ج. أكدت الدراسة التطبيقية أن تعديلات بازل 3 أدت إلى رفع الملاءة المالية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، وكذا تحسين أدائها المالي من خلال تدعيم أموالها الخاصة كما ونوعا؛

د. حققت البنوك الإسلامية محل الدراسة معدلات قياسية لكفاية رأس المال مقارنة بالبنوك التقليدية، رغم أن التعديلات الاحترازية لا تتماشى وطبيعة البنوك الإسلامية. الأمر الذي يؤكد أن هذه التعديلات لم تمثل عائقا أمام تطوير الصناعة المالية الإسلامية.ويرجع سبب ارتفاع معدلات كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية إلى تركيبة رأس المال بهذه البنوك والذي يتشكل تقريبا من الشريحة الأولى فقط (حقوق الملكية)، وهو ما منحها قدرة عالية على التأقلم مع متطلبات بازل 3، على غرار البنوك التقليدية التي توسعت نوعا ما الاكتتاب في رأس مالها الأساسي.

هـ. لقد أسهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية في دعم البنوك الإسلامية من أجل تطبيق معايير بازل3، من خلال العمل على تطوير إطار احترازي خاص بالبنوك الإسلامية ويستجيب لمتطلبات لجنة بازل الرقابية؛

و. يشترك معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 مع معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية في طريقة حساب عناصر البسط، أي نسب إجمالي رأس المال، كما يختلفان في عناصر المقام، أي إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. حيث يراعي معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية خصوصية البنوك الإسلامية، لذلك فهو الأنسب للتطبيق على مستوى هذه البنوك.

- ملاحق:

الشكل رقم (1): توزيع الخسائر

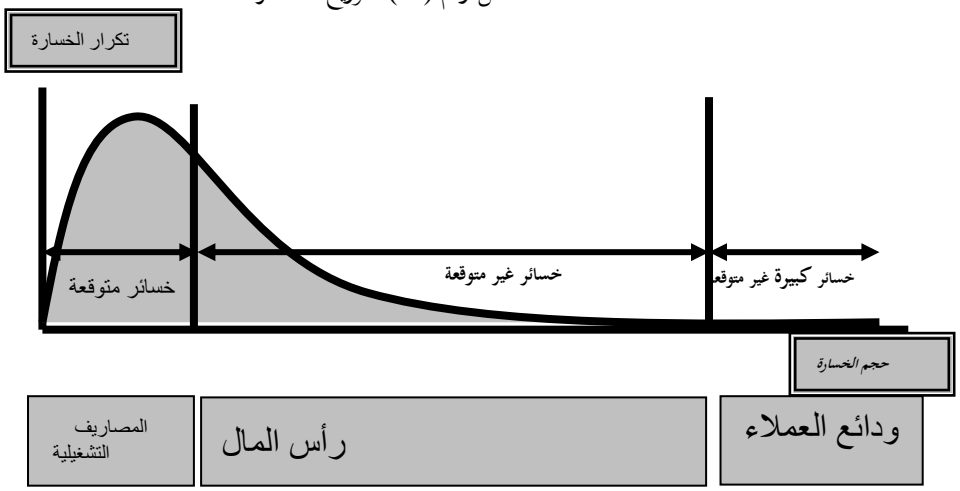

الشكل رقم (2): تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

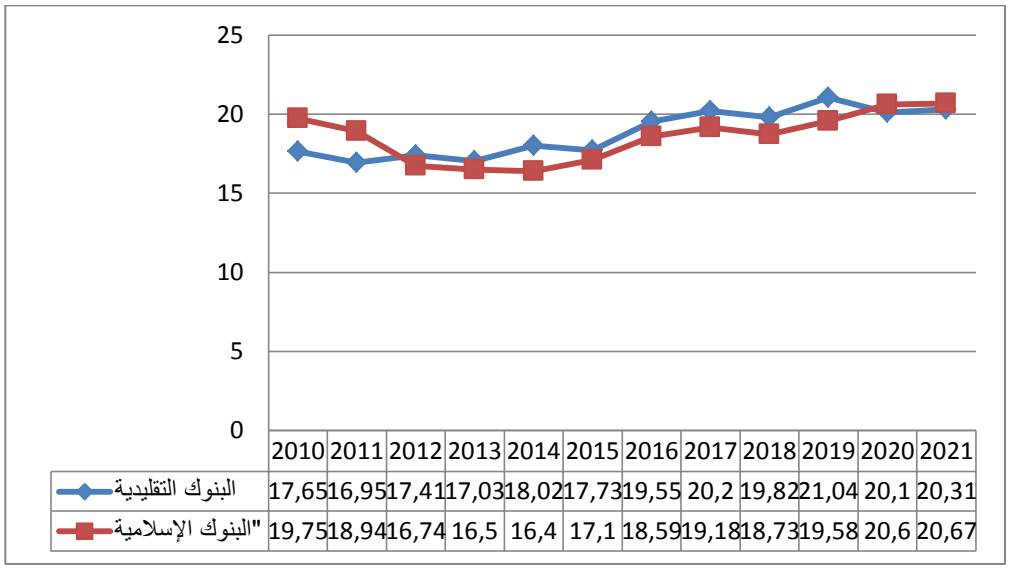

المصدر : من إعداد الباحثة

الشكل رقم (2): تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

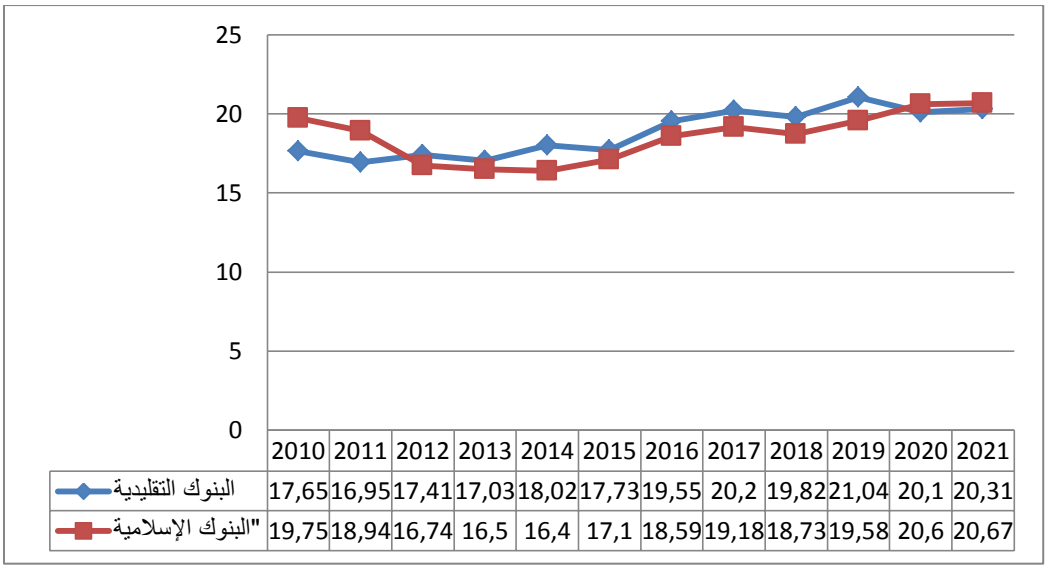

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك التقليدية	17,65	16,95	17,41	17,03	18,02	17,73	19,55	20,2	19,82	21,04	20,1	20,31
"البنوك الإسلامية	19,75	18,94	16,74	16,5	16,4	17,1	18,59	19,18	18,73	19,58	20,6	20,67

المصدر : من إعداد الباحثة

الشكل رقم (3): تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك التقليدية

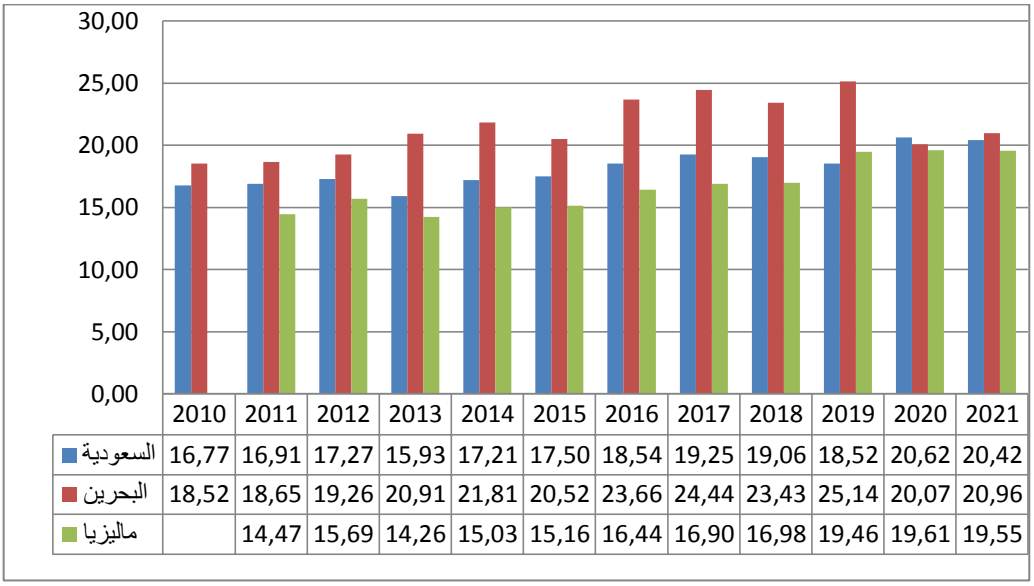

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	16,77	16,91	17,27	15,93	17,21	17,50	18,54	19,25	19,06	18,52	20,62	20,42
البحرين	18,52	18,65	19,26	20,91	21,81	20,52	23,66	24,44	23,43	25,14	20,07	20,96
ماليزيا		14,47	15,69	14,26	15,03	15,16	16,44	16,90	16,98	19,46	19,61	19,55

المصدر : من إعداد الباحثة

الشكل رقم (4): تطور معدل كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية

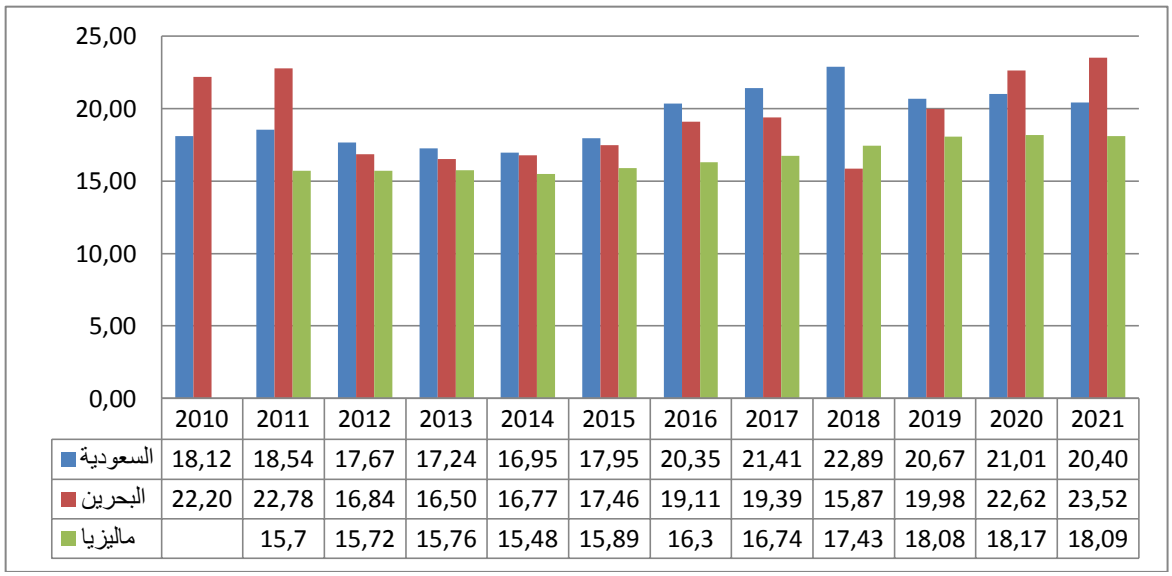

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	18,12	18,54	17,67	17,24	16,95	17,95	20,35	21,41	22,89	20,67	21,01	20,40
البحرين	22,20	22,78	16,84	16,50	16,77	17,46	19,11	19,39	15,87	19,98	22,62	23,52
ماليزيا		15,7	15,72	15,76	15,48	15,89	16,3	16,74	17,43	18,08	18,17	18,09

المصدر : من إعداد الباحثة

الشكل رقم (5): تطور معدل رأس المال الأساسي في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

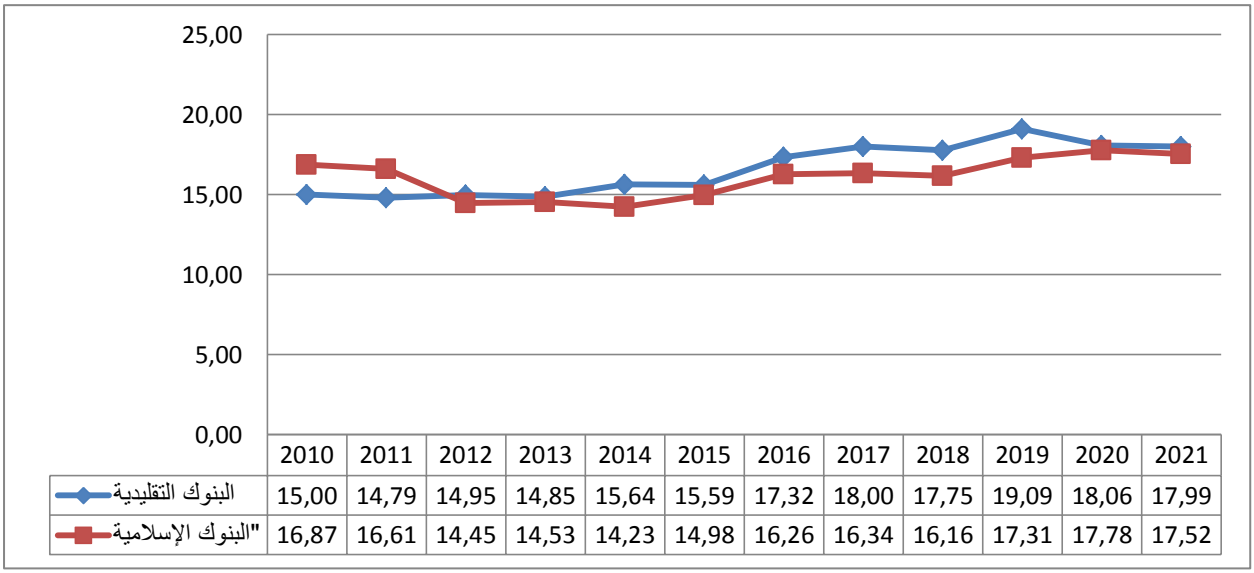

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك التقليدية	15,00	14,79	14,95	14,85	15,64	15,59	17,32	18,00	17,75	19,09	18,06	17,99
البنوك الإسلامية"	16,87	16,61	14,45	14,53	14,23	14,98	16,26	16,34	16,16	17,31	17,78	17,52

المصدر : من إعداد الباحثة

الشكل رقم (6): تطور معدل رأس المال الأساسي في البنوك التقليدية

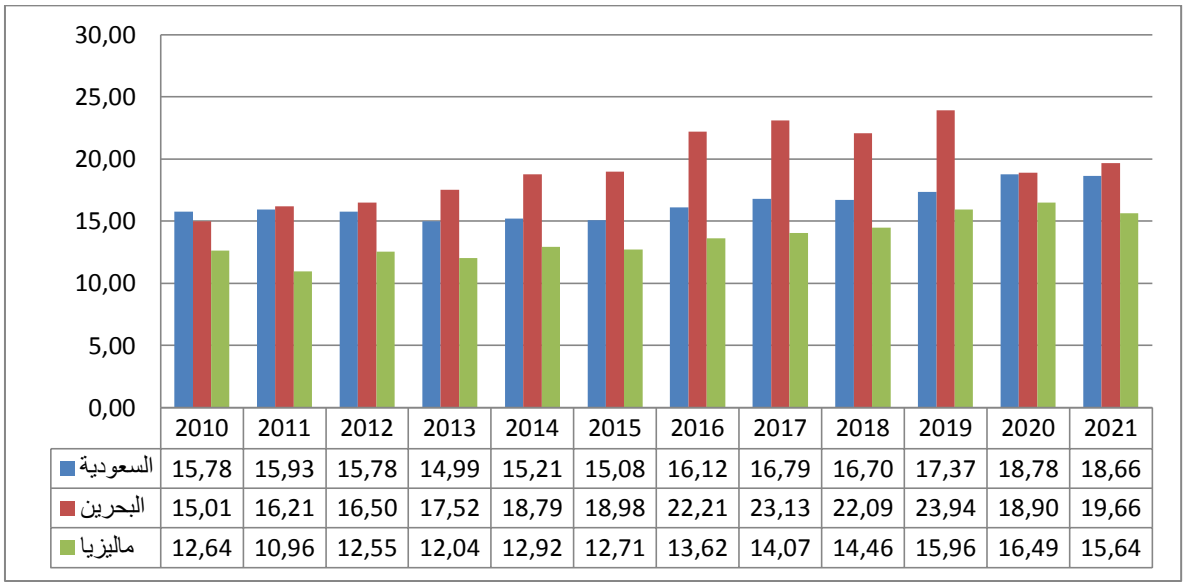

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	15,78	15,93	15,78	14,99	15,21	15,08	16,12	16,79	16,70	17,37	18,78	18,66
البحرين	15,01	16,21	16,50	17,52	18,79	18,98	22,21	23,13	22,09	23,94	18,90	19,66
ماليزيا	12,64	10,96	12,55	12,04	12,92	12,71	13,62	14,07	14,46	15,96	16,49	15,64

المصدر : من إعداد الباحثة

الشكل رقم (7): تطور معدل رأس المال الأساسي في البنوك الإسلامية

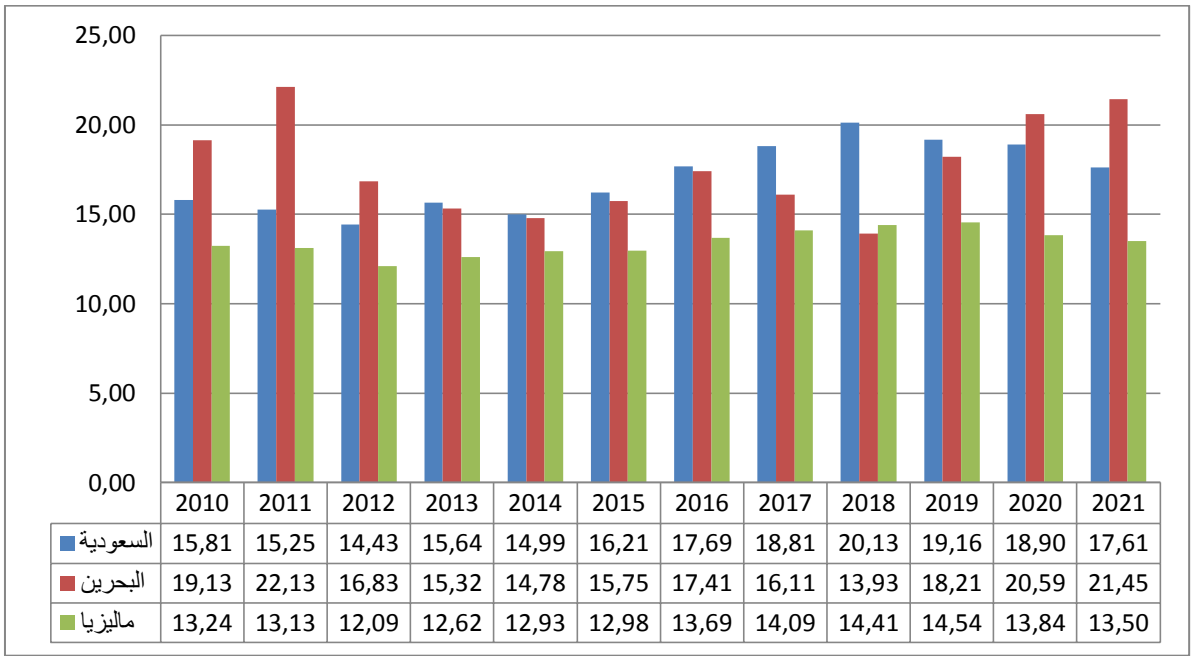

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	15,81	15,25	14,43	15,64	14,99	16,21	17,69	18,81	20,13	19,16	18,90	17,61
البحرين	19,13	22,13	16,83	15,32	14,78	15,75	17,41	16,11	13,93	18,21	20,59	21,45
ماليزيا	13,24	13,13	12,09	12,62	12,93	12,98	13,69	14,09	14,41	14,54	13,84	13,50

المصدر : من إعداد الباحثة

الشكل رقم (8): تطور معدل نمو حقوق الملكية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

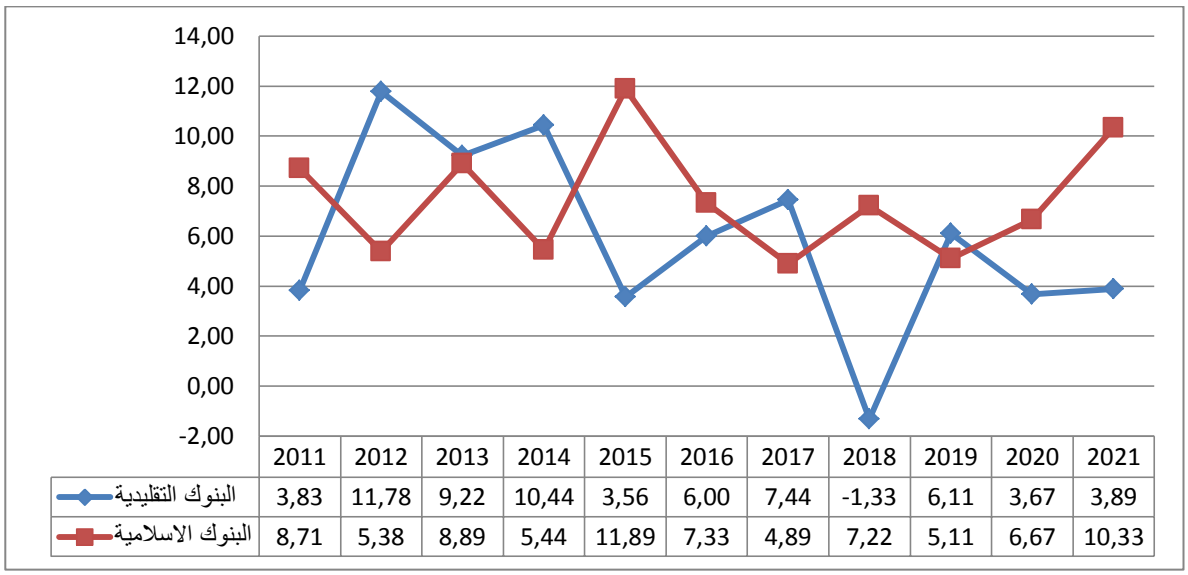

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك التقليدية	3,83	11,78	9,22	10,44	3,56	6,00	7,44	-1,33	6,11	3,67	3,89
البنوك الاسلامية	8,71	5,38	8,89	5,44	11,89	7,33	4,89	7,22	5,11	6,67	10,33

المصدر : من إعداد الباحثة

الشكل رقم (9): تطور معدل نمو حقوق الملكية في البنوك التقليدية

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	6,00	9,67	5,67	11,67	3,00	6,00	2,33	2,00	5,33	12,67	4,33
البحرين	1,67	15,67	15,33	6,67	0,00	7,00	8,00	10,00	8,33	-3,67	7,33
ماليزيا		10,00	6,67	13,00	7,67	5,00	12,00	-16,00	4,67	2,00	0,00

المصدر : من إعداد الباحثة

الشكل رقم (10): تطور معدل نمو حقوق الملكية في البنوك الإسلامية

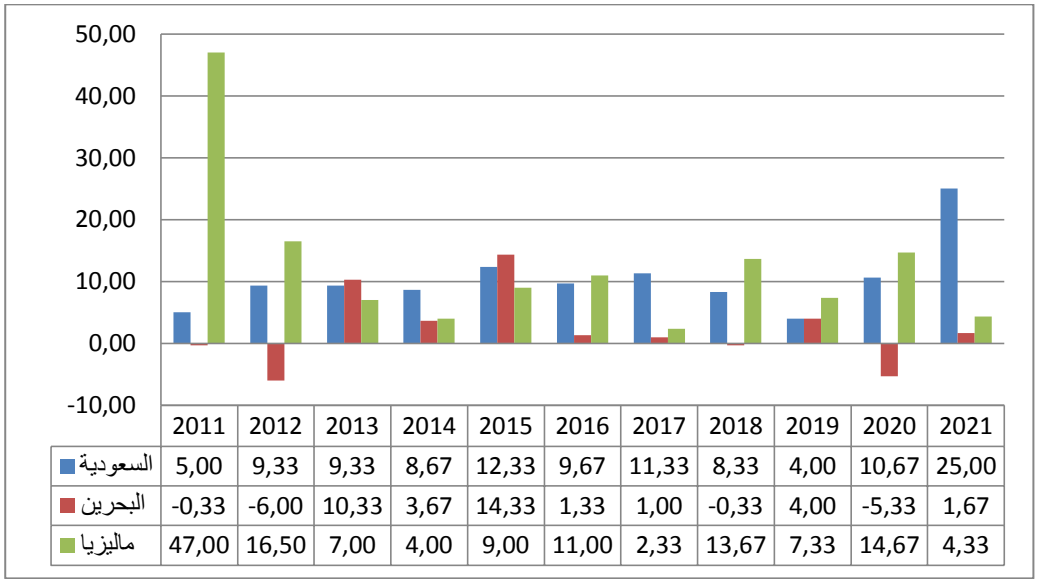

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السعودية	5,00	9,33	9,33	8,67	12,33	9,67	11,33	8,33	4,00	10,67	25,00
البحرين	-0,33	-6,00	10,33	3,67	14,33	1,33	1,00	-0,33	4,00	-5,33	1,67
ماليزيا	47,00	16,50	7,00	4,00	9,00	11,00	2,33	13,67	7,33	14,67	4,33

المصدر : من إعداد الباحثة

- الإحالات والمراجع :

1. Bryan J.Balin, **Basel 1**, **Basel 2 and emerging markets**, the johns hopking school of advanced international studies, 2007, p 20.
2. Laurent Rierandrei, **Risk Management**, DUNOD, Paris, 2015, p234

3. الدسوقي حامد أبو زيد، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 1994، ص 234
4. طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 95
5. حسن ماهر الشيخ، **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص 9
6. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي)**، 2013، ص 117
7. محمود عبد العزيز محمود، معدل **كفاية رأس المال للبنوك وفقا لاتفاقية بازل**، معهد الدراسات المصرفية، العدد 95، 1996، ص 3
8. محمود عبد السلام عمر، **لجنة بازل بين التوجيهات القديمة والحديثة**، المعهد المصرفي، سلسلة أوراق للمناقشة، الورقة 17، 1995، ص 20
9. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 1، 2012، ص 306
10. صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009، ص ص: 192، 193

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

سمية سلامي (2023)، أثر مقررات بازل 3 على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 183-198.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Algerian Review of Economic Developmentis licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).